المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: ففي مجال توكيد أصالة الفكر العربي وخصوبته يحقّ للباحث أن يركن إلى منهج تحليلي موازن يلتمس فيه الحقائق من جذورها، وانطلاقاً من أن القرآن الكريم نصّ لغويّ يمثّل العربية في أعلى مستوياتها الإبداعية والفكرية، فإن البحث اللغوي العربي الحديث لا بد أن يستقي من هذا الكتاب العزيز أصوله وقضاياه ومقاييسه، ونحن على مفترق طرق بين ضرورة التواصل مع التراث العربي الأصيل، أو الارتماء على عتبات ما لا يمُتّ إلينا بصلة فكراً ومنهجاً وغايةً في مواجهة حضارة هذا العصر، وفي إطار ما ذكرناه، وصدوراً عن إيماننا بأن اللغة العربية مؤهّلة لاستيعاب هذه الحضارة بقدرتها على النماء والتجدد والتطور اخترنا بحثنا: «وجوه الاستبدال في القرآن الكريم دراسة لغوية وصفيّة تحليلية» على هدى المنهج الاستبدالي الذي اجترحه الغربيون في الدرس اللغوي الذي يبحث عن ملامح الإبداع في الأساليب، ويسعى إلى معرفة مذاهب التنوع فيها، وقد تتبعنا الشواهد القرآنية لاستخلاص أنواع الاستبدال الذي وقع في العبارات القرآنية ملتمسين أصالة هذا المنهج من منبت ينبض بالحياة للإسهام في الكشف عن أسرار العبارة العربية وبيان مقاصدها الإبداعية في الآيات التي مثّلت لنا الظاهرة اللغوية التي أشرنا إليها بما تهدف إليه من تنوع في الشكل ومن تغيير في الدلالة والبلاغة، وقد بيّنا في ضوء تلك الآيات الأحكام التي توصلنا إليها، وثبتناها في مواضعها، وعزّزناها بوجهات النظر القديمة والحديثة من مصادرها ومراجعها التي قدّمت لنا من الأفكار ما لا يمكن التقليل من شأنه أو الإغضاء عنه، وفي مجال الموازنة بين القديم والحديث في الدرس اللغوي لا بد من التنويه بما يمتاز به البحث اللغوي العربي من الأصالة التي تجلت آثارها في ضوء

معطيات علوم اللغة العربية بمفاهيمها وآفاقها ومحاولاتها المعاصرة في إطار الدرس اللغوي بعامّةٍ والأسلوبي منه بخاصة، وتتمثل الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع مجملة بما يأتي:

أولاً: إنّ ظاهرة الاستبدال النحوي مما تناوله الباحثون اللغويون المعاصرون وأولوه اهتمامهم، لكونه يشكل وسيلة مهمة من وسائل التعبير، والتنوع في الأداء، والتفنن في إيصال الدلالات التي تكمن في ذهن الباث صدوراً إلى ذهن المتلقي.

ثانياً: تردد الباحثون القدامى والمعاصرون في دراسة هذا اللون من الأداء اللغوي بين النظر النحوي والمعالجة الأسلوبية التي تنتمي جذورها إلى الدراسات البلاغية، فأصبح من الضروري أن يلقف الدارس الحديث كل رؤاهم وأفكارهم ويستهدي بها في تقديم درس شامل جديد ومتكامل للظاهرة المذكورة، ولعلّ أقوى الأسباب فضلاً عمّا ذكرناه جدّةُ الموضوع نفسه، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن معظم الباحثين الذين قاربوا ظاهرة الاستبدال بالنظر قد اقتصروا على الإشارة إليها أو محاولة تطبيقها على أمثلة محدودة غير قادرة على تكوين قناعة لدى الدارس بجسامة هذه الظاهرة وخطورتها في تقويم الأداء بالعربية الرفيعة، ومن هنا كان القرآن الكريم بوصفه كتاب عربيتنا الرفيعة الأول ميدانَ عملنا الواسع في دراسة هذه الظاهرة التي تتبعناها في آياته بدقة وأناة، كيما نجد بين أيدينا ما يساعدنا على تمثل قضاياها واستيعاب أبعادها الأسلوبية بكل دلالاتها ومقاصدها القرآنية الظاهرة والباطنة، مشاركة منّا بإرساء دعائم درس أسلوبي عربي حديث، وبدأنا في التأسيس للدرس بذكر الآية السابقة في النزول قبل الآية اللاحقة التي وقع فيها الاستبدال النحوي بأي وجه من الوجوه، وقد استندنا في إيراد الأمثلة إلى كمية الآيات التي توجد فيها ظاهرة الاستبدال من حيث القلة والكثرة، فأكثرنا من الأمثلة عند وجودها بوفرة في القرآن الكريم، واكتفينا بالأمثلة القليلة في حالة قلّة وجودها، وابتعدنا عن ذكر الملاحظ التي تخرج البحث من دائرة العمل النحوي إلى دائرة التحليل الصوتي والأدبي إيماناً منّا بأن ذلك يشمل مفارقةً

لمنهج الوصف ودخولاً في دائرة العمل المعياري الذي ليس من شأن هذه الدراسة الدخول فيه، ونحن في كل ما قلناه لا ننطلق أولاً من أنفسنا بل نستند إلى ذلك التراث الضخم من معطيات الدرس القرآني الذي نهض به اللغويون والنحاة والمفسرون الذين شقّوا لنا الأفكار، ومنحونا مداخل النظر الجديد في النص القرآني، لتكون محاولةً مثمرة إن شاء الله في ميدانها. وقد كانت متابعتنا لأعمال هؤلاء في ميدان دراساتنا عملاً بالغ الصعوبة، ولكنه ضروري لا يمكن الاستغناء عنه البتة، لأنه تأسيسي ومترامي الأبعاد على قلّة ما فيه من مقاربة القضية التي نحن بصددها في النواة والقلب منها، أو كما يقال: الصميم منها، وقد اقتضى منهجنا الذي يستلهم القديم والحديث الاعتماد على تفسير النصوص القرآنية وعقد الموازنات بين كل نصّين متشابهين في جوانب كثيرة ومختلفين في جانب واحد أو أكثر، مع العمل على الربط بين آراء الباحثين المعاصرين واستخلاص الرأي الذي نرتضيه استنتاجاً واستنباطاً، ومن ثم فقد جعلنا دراستنا في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وقد حاولنا في التمهيد الذي جعلناه بعنوان: «من النظم إلى الأسلوب» تقديم مهادٍ نظري لدراسة الظاهرة الأسلوبية للقرآن الكريم، وما ينبثق منها من معطيات لغوية تستدعي من جملة ما تستدعيه دراسة ظاهرة الاستبدال النحوي في العبارة القرآنية، لتأتي الفصول الأربعة بعد ذلك متناولة بالتعاقب:

- استبدال الأداة بالأداة.
- استبدال الصيغة بالصيغة.
- استبدال التركيب بالتركيب.

وأخيراً: الاستبدال بين المتغايرات التي لا تدخل في الأطر التي وصفتها الفصول الثلاثة الأولى، وقد حاولنا في الفصل الأول الوقوف بدقة على طبيعة استبدال الأداة بالأداة في القرآن الكريم في ضوء التشابه الشكلي والدلالي والوظيفي التي تقوم بها كل أداة في مواضعها، ورصدنا في الفصل الثاني وجوه استبدال الصيغة بدءاً من الصيغة الفعلية في ضوء التوافق والتباين الزمني، ومن ثم

الصيغ الاسمية على وفق التوافق والتباين الشكلي، مع القيام في الفصل الثالث بدراسة الاستبدال بين التراكيب الفعلية والاسمية من زاوية الفرق الوظيفي بين كل منها في موضعه بدواعمه ودلالاته، ليجيء الفصل الرابع الذي ألمحنا إليه ويكمل صورة الرصد التي تمتاز بها، وذلك بعرض سبعة عشر نوعاً من وجوه الاستبدال التي تخرج كما ذكرنا عن حدود ما حصرناه في الفصول الثلاثة الأولى، ونحن لا ندّعي في كل ما قدمناه الكمال، وعذرنا في ذلك أن الكمال لله وحده، غير أننا نقول باعتزاز: إننا لم نألُ جهداً في خدمة اللغة العربية في نص كتابها الكريم، ومن الله التوفيق.

عز الدين محمد امين سليمان

الموصل: 10 / صفر / 1414 هـ

29 / تموز / 1993 م

التمهيد
مِن النظمِ إلى الأسلوب

مدخلٌ نظريٌّ
لدراسةِ أنماطِ الاستبدالِ في العبارةِ القرآنيّةِ

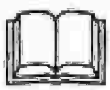

مِن النظمِ إلى الأسلوب

لقد شغل الناس بالقرآن الكريم منذ عهد النبوة حتى الآن، لما جاء به من جديد من أساليب التعبير، وما عرضه من النظم وأسرار التشريع، وما رسمه للحياة الإنسانية من دساتير اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وعلمية، زلزلت دعائم الحضارتين الفارسية والبيزنطية يومئذٍ، فصحت البشرية على نداء الدين الجديد الداعي إلى الحرية، والسلام، والعدل، والتضامن الاجتماعي، والإنساني، فانضوت تحت لوائها الأم والشعوب، وعلا صوت الحق: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1].

ولمّا كان العرب أصحاب فصاحة وبيان رفيع، فقد نزل القرآن بلسانهم، وبفصاحة منطقهم، فاهتزوا لعظيم بيانه، وأخذهم الإعجاب به، والدهشة منه، حتى قال قائلهم: «إنْ لِقَوْلِهِ لَحَلاوةً، وإنَّ أصلَهُ لَعَذْقٌ، وإنّ فرعَهُ لَجَناه، وما أنتم بقائلين هذا شَيْئاً»[2]. فتحداهم الباري ﷻ بأن يأتوا بمثله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[3]، أو بمثل سورة منه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[4]، فعجزوا، لأن القرآن كان تحدياً لعبقريتهم اللغوية بنظمه، وجودة سبكه، ونمط تعبيره، لتنكشف منه

(1) سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) ابن هشام - السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، 1955، ط 2: (1/ 270).

(3) سورة الإسراء، الآية: 88.

(4) سورة البقرة، الآية: 23.

الظاهرة الإعجازية، وليستقيم أمر النبوة،ولتأخذ الرسالة مداها بين الناس تشكيلاً جديداً للفكر والحياة والمعتقد الإنساني.

وقد تنوعت الدراسات القرآنية، وكثر فيها القول، وتعددت وجهات النظر، وتشعبت الآراء، وكان من بينها ما تناول هذه المعجزة القرآنية بالبحث اللغوي، والدراسة المتطلعة للوقوف على منابع التدفق الفكري في هياكلها التعبيرية، وأبنيتها الأسلوبية المؤثرة، وعلى الرغم من أن عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) قد أخرج الدراسات القرآنية من إطار التقليد إلى أفق فني أقام فهمه فيه على فكرة النظم، و«تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»[1]، وربط ذلك كله بالنحو قائلاً: «واعلم أنْ ليس النظمُ إلّا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها»[2]، ثم حاول الزمخشري (ت 538هـ) في تفسيره تطبيق ما ذهب إليه في هذا الاتجاه، فإن الفكرة وتطبيقاتها بقيت في حدود المحاولة النظرية الضيقة، لأنها لم تشمل النصوص القرآنية كلها، فبقيت غير قادرة على تأطير الفهم الأسلوبي الكامل للغة القرآن. والأسلوب غير اللغة، وإذا كانت اللغة هي ثوب الفكر، فإنّ الأسلوب هو فصال ذلك الثوب وطرازه الخاص[3].

ولسنا هنا بسبيل المفاضلة بين لغة وأخرى، غير أن اللغة العربية بإجماع العلماء والباحثين من أوسع اللغات ألفاظاً ودلالاتٍ، ومن أحسنها دقة عبارةٍ، وقوة جملة، ومن خصائصها امتلاكها القدرة على التعبير عن معانٍ قد لا يتأتى في

(1) دلائل الإعجاز، تصحيح: محمد رشيد رضا، القاهرة، 1372 هـ، ط 5: الصفحة الأولى من المقدمة.
(2) دلائل الإعجاز، ص: 64.
(3) كراهام هاف - الأسلوب والأسلوبية، ترجمة: كاظم سعد الدين، بغداد، 1985 م، ص: 20.

غيرها من اللغات التعبير عنها[1]، فضلاً عمّا حازته من ثروة اشتقاقية دالة على حيويتها ونمائها وتطورها المستمر. وفهم أسلوب القرآن محتاج إلى التضلع في قواعد لغتها، وفروعها، وتطبيقاتها[2]. ومن يرد استنباط الأحكام من النص القرآني من غير علم دقيق بالعربية قد يضلّ الطريق، ولهذا قال ابن جني (ت 392 هـ): «إنّ أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة»[3]، ولهذا جعل علماء أصول الفقه اللغة العربية من الشروط التي ينبني عليها علمهم، قال الغزالي (ت 505 هـ): «وأما الأصول فمادته الكلام والفقه واللغة»[4]، لأن المجتهد لو «لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها لعيّ بكثير من علم محكم الكتاب والسنة»[5].

وفهم القرآن الكريم لا يتأتى إلّا من خلال فهم دقيق لنظمه وأسلوبه، وللمكونات الرئيسة لعبارته اللغوية المؤدية لدلالاته المطلوبة المفهومة. والمكونات اللغوية هي: الأصوات، والأبنية الصرفية، والتراكيب النحوية، والأدوات النحوية الداخلة فيها، وقد زخر أسلوب القرآن الكريم بثروة هائلة من هذه المكونات التي تكتسب شخصياتها من خلال شبكة العلاقات الشكلية والمعنوية داخل النظم. فالمعنى الخاص بالمكوّن اللغوي خارج النظم قد يتغير داخل النظم، فتكون له دلالة جديدة، وقد يجتمع أكثر من مكون واحد على دلالة واحدة «ثم إنّ

(1) أنور الجندي - بحثه: خصائص اللغة العربية في الفكر الإسلامي، مجلة الرسالة الإسلامية، ع 21، السنة الثانية، ص: 48.

(2) الزمخشري - المفصل في علم العربية، القاهرة، 1323 هـ، ط 1: الصفحة الثانية من المقدمة.

(3) الخصائص - تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، د. ت، ط 2: (3/ 245).

(4) المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمدّ حسن هيتو، بيروت، د. ت، ط 1، ص: 4. وينظر: ابن يعيش - شرح المفصل، بيروت، د. ت (1/ 11).

(5) السيوطي - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، بيروت، د. ت (1/ 5).

تلك الدلالة قد تبقى ثابتة، وقد تتسع أو تضيق، وقد تتحول عن المعنى الذي كانت تدل عليه لتدل على معنى آخر»[1]، وهذه حقيقة تنبه القدماء إليها، وفهموا أسلوب القرآن في ضوئها، فلو تمثلنا جوهر فكرة النظم لرأينا بذورها فيما كتبه النحاة والبلاغيون، ومؤلفو كتب الإعجاز، بيد أن اليد الطولى كانت للنحاة في دراسة الكلام، وتحليله، والوقوف عند الجملة، وما يحدث فيها من تقديم وتأخير، أو حذف وذكر، أو فصل ووصل. ولعلّ سيبويه (ت 180 هـ) من أقدم السلف الذين وقفوا عند هذه الجوانب، فقد درسها في كتابه، وأخذها عنه الخلف، وبنوا عليها نظراتهم، ولكنهم مثله لم يسموا هذه البحوث نظماً، وإنما سمّوها قواعد تسير عليها العرب في كلامها أو إنشائها[2]، ولكن أقدم إشارة إلى فكرة النظم في الكتب العربية فيما نقدر عبارة ابن المقفع (ت 142 هـ) التي أشار فيها إلى صياغة الكلام بقوله: «فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل أصيل، وأن يقولوا قولاً بديعاً، فليعلم الواصفون المخبرون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً، فنظمه قلائد وسموطاً وأكاليلَ، ووضع كلّ فصّ موضعه، وجمع إلى كل لون شبهه، وما يزيده بذلك حسناً فسمي بذلك صائغاً رقيقاً. وكصاغة الذهب والفضة صنعوا منها ما يُعجب الناسَ من الحلي والآنية... فمن جرى على لسانه كلام يستحسنه أو يُستحسن منه فلا يعجبنّ به إعجاب المخترع المبتدع، فإنه إنما اجتباه كما وصفنا»[3].

وكان الجاحظ (150 - 255 هـ) الذي ساقه إحساسه العميق بروعة النظم إلى القول بإعجاز القرآن الكريم في نظمه قد ألّف في نظم القرآن كتاباً لم يصل إلينا، احتج فيه لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه[4] الذي لا يقدر على مثله

(1) مازن المبارك - نحو وعي لغوي، دمشق، 1970 م، ص: 108.
(2) أحمد مطلوب - عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، الكويت، 1973 م، ط 1، ص: 52.
(3) الأدب الصغير والأدب الكبير، بيروت، د. ت، ص: 12 - 13.
(4) الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، 1969 م، ط: (1/9).

العباد[1]، وكان يفرّق بين نظم القرآن وتأليفه ونظم سائر الكلام وتأليفه، ويقول: «وفرقٌ ما بين نظم القرآن وتأليفه، ونظم سائر الكلام وتأليفه، وليس يعرف فروق النظر واختلاف البحث والنثر إلّا من عرف القصيد من الرجز، والمخمّس من الأسجاع، والمزاوج من المنثور، والخطب من الرسائل، وحتى يعرف العجزَ العارضَ الذي يجوز ارتفاعه من العجز الذي هو صفة في الذات، فإذا عرف صنوف التأليف عرف مباينة نظم القرآن لنظام سائر الكلام»[2]. وذكر أمثلةً مختارة مناسبة للمواقف المختلفة، وعدّها من جزئيات النظم[3]. وكان ينكر التكلف في القول، ويراه اغتصاباً للألفاظ وقهراً لها لما يبين فيها من استكراه وتعقيد ناشئ عن غرابتها[4]. وفكرة النظم عنده لفظية تعتمد على حسن الصوغ، وكمال الترتيب، ودقة تأليف اللفظ، وجمال نظمه، وكان شغوفاً بجودة اللفظ، وحسنه، وبهائه، حتى قدّمه على المعنى، لأن المعاني كما رآها «مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللّفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك»[5]، بيد أن النصوص التي نقلت عنه لا تعطينا تصوّراً واضحاً عن تصوره لحقيقة النظم، ولو كان كتابه «نظم القرآن» قد وصل إلينا لاستطعنا أن نتبيّن منه رأيه الواضح في هذه المسألة.

وقد اتسمت نظرات ابن قتيبة (ت 276 هـ) بالمهارة اللغوية والذوق الرفيع إبّان نظره في القرآن الكريم وردّه على الطاعنين والمعاندين، فهو كما قال: كتاب قد شرّفه الله وكرّمه «ورفعه وعظّمه، وسمّاه روحاً ورحمةً، وشفاءاً، وهدىً ونوراً، وقطع منه بمعجز التأليف أطماع الكائدين، وأبانه بعجيب النظم عن حيل

(1) المصدر نفسه (4/ 90).
(2) العثمانية، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1955 م، ص: 16.
(3) البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1985 م، ط 5، (1/ 250).
(4) المصدر نفسه: (1/ 201، 378)، (2/ 270).
(5) الحيوان (3/ 131 - 132).

المتكلفين، وجعله متلوّاً لا يملّ على طول التلاوة، ومسموعاً لا تمجّه الآذان، وغضّاً لا يخلق على كثرة الرد، ومفيداً لا تنقطع فوائده، ونسخ به سالف الكتب، وجمع الكثير من معانيه في القليل من لفظه»[1]. وكان يستوحي أسلوبه بوعي وفهم لدى تأويله لمشكله[2]، ونظراته فيه بلاغية، وكأن نظم القرآن هو البلاغة لديه. وقد أوضح أن سرّ القرآن وإعجازه يكمنان في نظمه وتركيبه، وضرب أمثلة كثيرة لتوضيح مداه، ومما وصل إليه الإشارة إلى اختلال المعاني باختلال نظم التراكيب[3]. وقد وصل بذوقه إلى كثير من الأصول التي يبدأ منها البحث البلاغي، فما من آية فيها شبهة، أو عبارة فيها خفاء إلّا أورد لها نظائر وأمثالاً من مأثور القول عند البلغاء والفصحاء المشهود لهم بالتمكن من صناعتهم، وكان يقيم البرهان على أن هذا النظم ليس خارجاً عن مألوف الفن الأدبي، وليس غريباً على المبرزين من فحول البيان[4].

ولقد كان لمسألة إعجاز القرآن أثر في تشكيل فكرة النظم، فقد ألّف الرماني (296 - 386 هـ) رسالة في الإعجاز، بدأها ببيان وجوه الإعجاز، وتحدث عن البلاغة، وجعلها طبقات: أعلاها المعجزة، وهي بلاغة القرآن، والممكنة، وهي ما دون ذلك، كبلاغة البلغاء من الناس. وليس البلاغة عنده إفهاماً حسب، لأنه قد يُفهم المعنى متكلمان أحدهما بليغ، والآخر عيّ، وليست بتحقيق اللفظ على المعنى، لأن المتكلم قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غثّ مستكره ونافر متكلف، وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ[5]، وهو بهذا قد تناول إعجاز القرآن تناولاً فنياً، عرض فيه ألواناً متعددة من البلاغة،

(1) تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، القاهرة، 1973 م، ط 2: 3.
(2) المصدر نفسه، ص: 105، 115، 162.
(3) المصدر نفسه، ص: 162، 182، 185.
(4) بدوي طبانة - البيان العربي، دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، بيروت، 1972 م، ط 5 (25 - 26).
(5) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، القاهرة، 1956 م، ط 3، ص: 75 - 76.

مثّل لها بكثير من الآيات مضيفاً بذلك إضافات جديدة في البلاغة والبيان إلى معطيات من سبقوه[1]. وأعلى مراتب البيان لديه: «ما جمع أسباب الحُسن في العبارة من تعديل النظم حتى يَحسُن في السمع، ويسهُل على اللسان، وتتقبّله النفس تقبّل البرد، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقّه من المرتبة»[2]، وبلاغة القرآن فيما يُفهَم من كلامه لا تقع بوجه من الوجوه التي ذكرها، بل «تقع بها مقترنة في نسقه المحكم، بحيث لا يقال: أن التشبيه معجز، أو التجنيس معجز، وإنما يقال: إنهما معجزان بنظمهما وصوغهما الذي يسمو إلى الطبقة العالية من طبقات البلاغة الثلاث التي صوّرها الرماني في صدر رسالته»[3].

وقد ألّف الخطابي (319 - 388 هـ) رسالة في الإعجاز أيضاً، حذا فيها حذو الرماني في إرجاعه الإعجاز إلى البلاغة، وقال: «إن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في نسبة التبيان متفاوتة، ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية، فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرسل...».

فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه، والقسم الثاني أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع من أنواعها شعبةً، فانتظم لها بانتظام هذه الأوصاف نمطٌ من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعوتهما كالمتضادين، لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة في الكلام تعالجان نوعاً من الوعورة، فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوّ كل واحد منهما على الآخر فضيلةً خُصّ بها القرآن يسّرها الله بلطيف قدرته من أمره، ليكون آيةً بيّنة

(1) فتحي أحمد عامر - فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، القاهرة، 1975 م، ص: 63.

(2) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، النكت منها، ص: 107.

(3) شوقي ضيف - البلاغة تطور وتاريخ، القاهرة، 1977 م، ط 4: 114.

لنبيه، ودلالةً على صحة ما دعا إليه من أمر دينه»[1]. ورأى أن القرآن إنما صار معجزاً لمجيئه «بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمّناً أصح المعاني»[2]، ويفهم من هذا أن بلاغة القرآن قد جمعت بين كل هذه الأساليب جمعاً لم يُتح للبشر مثله، وعمودها كما قال الخطابي: «وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخصُّ الأشكلُ به الذي إذا أُبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة»[3].

أما أبو بكر الباقلاني (ت 403 هـ) فقد تحدث عن وجوه الإعجاز القرآني بعامة، ومن بينها الإعجاز البلاغي فقال: «إنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناهٍ في البلاغة إلى الحدّ الذي يُعلم عجز الخلق عنه»[4]، ووصف نظم القرآن بأنه: «معجزة الرسول ﷺ دال على نبوته من ثلاثة أوجه، أحدها ما فيه من عجيب النظم وبديع الرصف، وأنه لا قدرة من الخلق على تأليف مثله، ولا تأليف سورة منه، أو آية بقدر سورة»[5]، ولكنه، فيما بدا لنا لم يحدد مفهوم النظم تحديداً دقيقاً بحيث تندرج تحته كل آيات القرآن الكريم، على الرغم من أنه قد أطنب الكلام على كثير من وجوه الإعجاز.

وقد اطلعنا على فصلين عقدهما القاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) عن فكرة النظم في كتابه، عرض في أولهما رأي أستاذه أبي هاشم الجبائي (ت 321 هـ) في الفصاحة التي يفضل بها بعض الكلام على بعض، وعرض في ثانيهما رأيه الخاص في الوجه الذي يقع منه التفاضل في فصاحة الكلام، وقال: «اعلم: أن

(1) بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: 26.
(2) المصدر نفسه، ص: 27.
(3) المصدر نفسه، ص: 29.
(4) إعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، 1971 م، ط 3، ص: 35.
(5) نكت الانتصار لنقل القرآن، تحقيق: محمد زغلول سلام، الإسكندرية، 1971 م، ص: 59.

الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل إليه، وقد تكون بالموقع، وليست لهذه الأقسام الثلاثة رابع. . . على إنّا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر بها عنها، فإذا صحّت هذه الجملة فالذي به تظهر المزية ليس إلّا الإبدال الذي به تختصّ الكلمات، أو التقدم والتأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختصّ الإعراب، فبذلك تقع المباينة»[1].

نقول بعد هذا: إنّ فيما تقدم ما يجعلنا نؤمن بأن فكرة النظم كانت ماثلةً في أذهان العلماء والنقاد والمبدعين قبل الإمام عبد القاهر الجرجاني حين صاغ نظريته الواضحة في النظم بمفهومه الواسع، وأثبت أن الإعجاز هو عجز العرب عن معارضة القرآن، وأن الناظر في كتاب الله وصولاً إلى فهم أسراره وإعجازه ينبغي أن يكون ملمّاً بعلوم العربية وأساليب البلغاء ولا سيّما البيان والشعر منها[2]، ولكي يتوصل الجرجاني إلى توضيح هدفه في مسألة الإعجاز ردّ كثيراً من الآراء والاتجاهات التي تنافي فكرته[3]، وربط الإعجاز بالنظم، ورأى: أن القرآن معجز بنظمه الذي هو توخّ لمعاني النحو وأحكامه.

وقد قامت فكرة النظم في مجملها أساساً على حقيقة أن مناسبات الكلام، ومقتضيات الأحوال لا تجري على صورة واحدة، بل هي متفاوتة مختلفة، ومن دواعي هذا التفاوت والاختلاف أن تكون الصيغ والتراكيب المعبرة متفاوتة استجابة لتلك الدواعي والمقتضيات معاً، وفي ضوء هذه الحقيقة وُصفت أنماط الكلام في الدراسة البلاغية والأسلوبية، وتوزعت على مباحث وفصول، تدل عليها عنوانات ثابتة، كالخبر والإنشاء، والتقديم والتأخير، والحذف

(1) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاهرة، 1960 م، ط 1: (16/ 199 - 200).
(2) دلائل الإعجاز، ص: 4، 7.
(3) عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص: 256.

والذكر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، والتعريف والتنكير، إلى جانب ظواهر التشبيه، والاستعارة، والمجاز، وفنون البديع، وقد أدى كل مبحث أو ظاهرة في إطار مفهوم النظم وظيفةً في تحديد المستوى الأدائي والمعنوي والجمالي للنص العربي، بدءاً من تآلف الحروف في المفردة وانتهاءاً بالنص المتكامل، كما كشف عن معانٍ إضافية ذوات دلالات خاصة تشكل الهدف الرئيس من إنشاء النص[1]. ولا يمكن أن تتحقق هذه الخصيصة إلّا بمراعاة تلك الأساليب، والإلمام الدقيق بضوابطها وأصولها التي تشكل بمجموعها نظرية النظم، وقد وجدنا الجرجاني يصف النظم بأنه: «تعليق الكلم بعضِها ببعضٍ، وجعل بعضِها بسبب من بعضٍ»[2]. ويراه كذلك: «أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها»[3]. وهو لا يعني به ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، بل هو نظير «للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون الوضع كل، حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح»[4]، فقد جعل مناط الفضيلة الصورة التي يرسمها النظم بما يقوم عليه من معاني النحو المتخيرة، وهي الصورة التي ترتسم في نفس المتكلم بإصباغ العلاقات بين معاني الكلم التي رتبت في النفس ترتيباً خاضعاً لتلك العلاقات[5]، لأن النظم ليس رصفاً للمفردات أو تواليها في النطق، بل هو تناسق الدلالات، وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، ومن هنا كانت الألفاظ عنده أوعية للمعاني، وتبعاً لها في مواقعها[6]، وقد رأى

(1) جليل رشيد - أضواء على فكرة النظم، أمالٍ مخطوطة، ص: 8.
(2) دلائل الإعجاز: الصفحة الأولى من المقدمة.
(3) المصدر نفسه، ص: 64.
(4) المصدر نفسه، ص: 40.
(5) درويش الجندي - نظرية عبد القاهر في النظم، القاهرة، 1960 م، ص: 72 - 73.
(6) دلائل الإعجاز، ص: 200.

الفصاحة في ضوء نظريته في النظم متحققة في التلاؤم بين الكلمات في النطق[1] وحدد موقفه من قضية اللفظ والمعنى بعدم الاعتداد باللفظة المفردة، لأن الألفاظ كما قال: «لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافُها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ»[2]. ويُفهم من هذا أن الألفاظ لبنات التركيب، وليس لكلمة فضل على أخرى بمفردها، فإذا نظمت في ترتيب ثبتت قيمتها.

ويمكن القول: إنه قد رسم ببحوثه في «دلائل الإعجاز» طريقاً جديداً في البحث النحوي، تجاوز به أواخر الكلم، وعلامات الإعراب، وبيّن أن للكلمة نظماً، وأن رعاية هذا النظم، واتباع قوانينه هي سبيل إلى الإبانة والإفهام، ولهذا وجدنا من يقول في تقويم معطياته النحوية: «لقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من العقول ما أفاق لحظّهِ من التفكير والتحرر، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش، ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية، وسئم زخارفها»[3]، فهو أول من أخرج النحو العربي من نطاق شكليته، وسما به فوق الخلافات والتمحلات حول الإعراب والبناء، واجترح فكرة النظم التي استخدمها في تحليل النصوص، وجعلها معياراً سليماً لإظهار وجوه المعاني في الكلام، وطرائق البيان في التركيب. فأيّما نظرة في أي فصل من فصول كتابه تعطينا صورة مشرقة لفكره واتجاهه الفريد[4]، فليس مبالغة القول: إن قضيته الأساسية في كتابيه: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» هو التفرقة بين مستويات

(1) المصدر نفسه، ص: 35 - 36.
(2) المصدر نفسه، ص: 38.
(3) إبراهيم مصطفى - أحياء النحو، القاهرة، 1959 م، ص: 20.
(4) عبد الفتاح لاشين - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، الرياض، 1980م، ص: 75.

الكلام، التي تبدأ من الكلام العادي، وتنتهي إلى الكلام المعجز الذي يفوق طاقة البشر. ولا يمكن أن تتم هذه التفرقة بين هذين الطرفين من مستويات الكلام في ذهنه دون الوقوف على مستوى الكلام الأدبي، والتوقف الطويل أمام خصائصه[1].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن بين «النظم» الذي تطرق إليه علماء البلاغة و «الأسلوب» الذي أصبح علماً لدى الدارسين المعاصرين أكثر من وشيجة، فقد تناول العلماء المهتمون بدراسة الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم كلمة «الأسلوب» في سبيل المقارنة بين أسلوب القرآن وغيره من أساليب العرب، فاقترنت كلمة الأسلوب عندهم بالفن، على نحو ما جاء في قول ابن قتيبة: «إنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره، واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب»[2].

وهي كذلك عند الخطابي الذي يقول في نوع من أنواع المعارضات بين الشعراء: «هو أن يجري أحد الشاعرين في أسلوب من أساليب الكلام ووادٍ من أوديته، فيكون أحدهما أبلغ ما كان في وصف ما كان من باله من الآخر في نعت ما هو بإزائه... وذلك بأن تتأمل نمط كلامه... وتنظر فيما يقع تحته من النعوت والأوصاف فإذا وجدت أحدهما أشدّ تقصّياً لها وأحسن تخلّصاً إلى دقائق معانيها، وأكثر إصابة لها، حكمت لقوله بالسبق، وقضيت له بالتبريز على صاحبه، ولم تبال باختلاف مقاصدهم وتباين الطرق بهم فيها»[3].

وقد ذهب الباقلاني إلى «أن نظم القرآن على تصرّف وجوهه، وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطبائهم، وله أسلوب يختصّ به، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام

(1) نصر أبو زيد - بحثه: مفهوم النظم عند عبد القاهر، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول، مج 5، ع 1، القاهرة، 1984 م، ص: 13.
(2) تأويل مشكل القرآن، ص: 12.
(3) بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: 65 - 66.

المعتاد»[1]، ووجدناه يجعل لوجه الإعجاز البلاغي عشرة معانٍ، منها: «خروج أسلوبه عن الأساليب المعتادة»[2]، ثم امتزج الأسلوب عند عبد القاهر بالفن، فقد ذكر الأسلوب وفسّره بالضرب من النظم والطريقة فيه[3]. وقال في ضرب من الاستعارة سمّاه: الصميم الخالص، وهو أخذ الشبه من الصور العقلية، كاستعارة النور للبيان في قوله تعالى[4]: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: «واعلم أن هذا الضرب هو المنزلة التي تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها، ويتسع لها كيف شاء المجال في تفننها وتصرفها، وههنا تخلص لطيفة روحانية، فلا يبصرها إلّا ذوو الأذهان الصافية... ولها ههنا أساليب كثيرة ومسالك دقيقة مختلفة»[5]. فالأسلوب هنا كما لا يخفى مرتبط بخاصية الاستعارة، وكيفية الإتيان بها على شكل متفرد يميز الأسلوب ويزيده جمالاً[6]، ويفهم من كلامه أيضاً أن الإعجاز ليس في التلاؤم والسجع والتجنيس والترصيع، وغير ذلك مما يعود إلى اللفظ، لأن صعوبة السجع مثلاً تعرض في المعاني من أجل ألفاظها، حين يصعب على المتكلم التوفيق بين معاني تلك الألفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جعلت أرداقاً لها، فلا يستطيع ذلك إلّا بعد أن يعدل عن أسلوب إلى أسلوب[7]. لأن الأسلوب هو تلك الطريقة الخاصة في ترتيب المعاني، بما تحويه من إمكانات نحوية، تميّز ضرباً من ضرب[8]، وعبد القاهر بالتصور الذي ذكره يكاد يقترب من الفكر الأسلوبي

(1) إعجاز القرآن، ص: 35.
(2) المصدر نفسه، ص: 35.
(3) دلائل الإعجاز، ص: 48 - 49.
(4) سورة الأعراف، الآية: 157.
(5) أسرار البلاغة، تصحيح: محمد رشيد رضا، بيروت، د. ت، ص: 50.
(6) محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية، القاهرة، 1984 م، ص: 24.
(7) دلائل الإعجاز، ص: 49.
(8) محمد كريم الكواز - الأسلوب في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990 م، ص: 27.

المعاصر، فقد سبق إلى أن الشعر، وكذلك القرآن الكريم، كلام ينتمي إلى اللغة ولكنه كلام يمتاز بخصائص ومعانٍ تُدخله في حدود الفن. ويمكن القول من خلال التماثل لديه بين علم النحو والنظم: إن مفهوم النظم عنده يقترب إلى حد كبير من مفهوم الأسلوب عند المعاصرين، بحيث يصبح النظم الذي يصنع علم النحو قواعده علماً لدراسة الأسلوب[1].

أما طبيعة الأسلوب فقد جاءت عند أبي سنان الخفاجي (ت 466 هـ) موصوفة بالفصاحة لتكون تحدياً لفصحاء العرب، فقد قال: «ونعلم أن مسيلمة وغيره لم يأتِ بمعارضةٍ على الحقيقة، لأن الكلام الذي أورده خالٍ من الفصاحة التي وقع التحدي بها في الأسلوب المخصوص»[2].

كما وردت كلمة «أسلوب» نفسها فيما عرض فيه بعض العلماء لمن قال أن الإعجاز البلاغي في القرآن آتٍ من جهة أسلوبه المخالف لأساليب العرب في أشعارها ورسائلها وخطبها، ومنهم: الفخر الرازي[3](ت 606 هـ)، والعلوي[4] (ت 749هـ)، وعدّ حازم القرطاجني (ت 684هـ) الأسلوب طريقة الضم والتأليف للأفكار الصغيرة داخل الغرض الشعري، وفسّر ذلك بقوله: «فكان الأسلوب بمنزلة النظم في الألفاظ الذي هو صورة كيفية الاستمرار في الألفاظ والعبارات، والهيئة الحاصلة عن كيفية النقلة من بعضها إلى بعض، وما يعتمد فيها من ضروب الوضع وأنحاء التكليف»[5]، وانتهى ابن خلدون (ت 821 هـ) إلى «أن لكل فن من الكلام أساليب تختص به، وتوجد فيه على أنحاء مختلفة، فسؤال الطلول في

(1) مجلة فصول: مفهوم النظم عند عبد القاهر، قراءة في ضوء الأسلوبية، بحث: نصر أبو زيد، مج 5، ع 1، القاهرة، 1984 م، ص: 14 - 15.

(2) سر الفصاحة، تصحيح وتعليق: عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، 1953 م، ص: 4.

(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومحمد بركات حمدي أبو علي، عمّان، 1985 م، ص: 33 - 34.

(4) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، بيروت، 1982 م، ص: 3/ 405 - 406.

(5) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، تونس، 1966 م، ص: 364.

الشعر يكون بخطاب الطلول... ويكون باستدعاء الصحب للوقوف والسؤال... أو باستبكاء الصحب على الطلل... أو بالاستفهام عن الجواب لمخاطب غير معيّن»[1]، وغير ذلك .

وخلص من هذا إلى أن الأسلوب: «صورة ذهنية للتراكيب المنتظمة كلية باعتبار انطباقها في تركيب خاص، وتلك الصورة ينتزعها الذهن من أعيان التراكيب وأشخاصها، ويصيّرها في الخيال كالقالب أو المنوال، ثم ينتقي التراكيب الصحيحة عند العرب باعتبار الإعراب والبيان، فيرصّها فيه رصّاً كما يفعله البنّاء في القالب، أو النسّاج في المنوال، حتى يتسع القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام، ويقع على الصورة الصحيحة باعتبار ملكة اللسان العربي»[2]. وهو بهذا قد شكّل مفهوماً اصطلاحياً تطبيقياً للأسلوب، أفاد فيه من سابقيه، ولا سيما القرطاجني[3]، ومن الفلسفة اللغوية التي وجدها في التراث العربي ذات تأثير في النقد الأدبي[4]، ليسبق بمستخلصه عن الأسلوب دخول مصطلحه في النقد الأوربي في أوائل القرن التاسع عشر[5]، ويرجع مفهومه عندهم إلى عهد أرسطو الذي ربطه بالبلاغة، ولم يربطه بفن الشعر، لأن الأسلوب عنده جزء من صنعة الإقناع التي كان يدرسها في موضوع الخطابة[6]. وقد تناول علماء اللغة الأوربيون في العصور الوسطى دراسة الأسلوب، فأكسبوه شهرة تقسيم ثلاثي إلى أسلوب بسيط ومتوسط وسام، وهي ألوان تمثلها عندهم ثلاثة نماذج كبرى في إنتاج الشاعر الروماني «فرجيل» الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد، فديوانه: «قصائد ريفية» الذي كتبه عن الفلاحين مثال للأسلوب البسيط، وديوانه الأخلاقي: «قصائد زراعية» الذي حثّ فيه الرومان على التمسك

(1) المقدمة، بيروت، 1978 م، ط 1، ص: 571.
(2) المصدر نفسه، ص: 571.
(3) البلاغة والأسلوبية، ص: 34.
(4) شكري محمد عياد - مدخل إلى علم الأسلوب، الرياض، 1982 م، ط 1، ص: 23.
(5) صلاح فضل - علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، القاهرة، 1985 م، ط 2، ص: 73.
(6) كراهام هاف - الأسلوب والأسلوبية، ص: 19.

بأرضهم الزراعية مثال للأسلوب المتوسط، وملحمته الشهيرة: «الإنباذة» مثال للأسلوب السامي. وعلى أساس هذا التقسيم شاع عند البلاغيين الغربيين ما عرف بدائرة فرجيل في الأسلوب[1].

وإذا كانت البلاغة القديمة قد حاولت اكتشاف الأنواع المختلفة للتعبير، وتسميتها، وتصنيفها، فإن هذه هي الخطوة الأولى المعتدّ بها في إقامة جميع العلوم، ولكن الملاحظ أنها وقفت بعد هذه الخطوة، ولم تبحث عن الهيكل أو البنية العامة لتلك الأنواع المختلفة، مما انتهى بها إلى عقم وجمود في القرون الأخيرة، ولكنها ما لبثت أن بعثت من جديد باسم «علم الأسلوب» الذي يجهد الباحثون الآن لإقامته على أسس بنائية سليمة تهدف إلى تجاوز طابع التجزئة في عرض المقولات البلاغية[2]، ومع هذا فقد ولدت حركات تجديدية التزمت بقواعد معيارية أدت بها إلى نوع جديد من الجمود في الأداء الأدبي. وقد بادر جورج بوفون (1707 هـ - 1788م) في عمله المشهور: «مقال في الأسلوب» «Discoure Le Style» برفض قوي لمبدأ طبقية الأسلوب، ولبعض قواعده المعيارية، وانتقد الفكرة التي ترى أن الأسلوب هو الطبقة، ليقرر أن «الأسلوب هو الرجل»، محاولاً ربط قيم الأسلوب الجمالية بخلايا التفكير الحية المتغيرة في شخص إلى شخص، لا بالقوالب الجامدة للتزيين التي يستعيرها المقلدون عادةً من المبدعين دون إدراك حقيقي لقيمها، أو استغلال جيد لها[3].

ثم جاء علم النحو التوليدي ليضع ثنائية الكفاية والأداء، ويؤثر معظم الدارسين إرجاع مقولة الأسلوب إلى الاستعمال الفردي للغة[4].

---

(1) بيير جيرو - الأسلوب والأسلوبية، ترجمة: منذر عياشي، بيروت، د. ت، ص: 13 - 14.

(2) صلاح فضل - نظرية البنائية في النقد الأدبي، بغداد، 1987م، ط ، ص: 364 - 365.

(3) أحمد درويش - بحثه: الأسلوب والأسلوبية، مدخل في المصطلح وحقول البحث ومناهجه، مجلة فصول، مج 5، ع 1، 1984 م، ص: 61.

(4) هاف - الأسلوب والأسلوبية، ص: 53 - 54، وصلاح فضل، بحثه - علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة، محلة فصول، مج 5، ع 1، 1984 م، ص: 49.

وكان «شارلس بالي» (1865 - 1947م) قد أفاد من منهج أستاذه «دي سوسير» (1857 - 1913م) فذهب إلى أن اللغة مجموعة من وسائل التعبير التي تتناوب مع الفكرة، وأن علم الأسلوب يعنى بدراسة الوسائل التي تستخدمها اللغة للتعبير عن أفكار معينة[1]، ولأن أستاذه سوسير لم يهتم كثيراً بعلم لغة الكلام قدر اهتمامه بالنظام الاجتماعي في علم اللغة، فاجترح بالي مصطلح «الأسلوب»، ودرس الطرق التي يتحول فيها النظام الاجتماعي في اللغة إلى مادة من النطق البشري الحي[2]، ويتمثل الأسلوب عنده في مجموعة من عناصر لغوية مؤثرة عاطفياً في المستمع أو القارئ، بحيث تبدو مهمة علم الأسلوب بحثاً عن القيمة التأثيرية لتلك العناصر المنظمة[3]. ولكن بالي قد رفض إدخال الأدب في دراسته بحجة وجود فرق كبير بين استعمال الفرد للغة في ظروف عامة مشتركة مفروضة على جماعة لغوية كاملة، واستعمالها عند شاعر أو روائي أو خطيب[4]. فخالفه تلميذه «مارسيل كريسو» الذي رأى اللغة نشاطاً خلّاقاً يمارسه الشخص أكثر مما هي نظام إشارات أو رموز مشتركة في مجتمع معيّن[5]، وعدّ العمل الأدبي ميداناً لعلم الأسلوب بلا منازع، لأن الاختيار فيه أكثر طواعية، وأكثر وعياً[6].

وقد ظهر بعد مذهب بالي ما سمي بـ«الأسلوبية الجديدة»، نسب إلى «اليوسبترز» وتركز على نحو خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت آثاره لتؤثر في أصحاب «الأسلوبية البنائية» ولتتضافر آثارها مع آثار مدرسة بالي

(1) دي سوسير - علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، الموصل، 1988م: 26، 27، 32، 33.

(2) الأسلوب في الإعجاز البلاغي للقرآن: 38.

(3) علم الأسلوب، مبادئه واجراءاته: 75.

(4) هاف - الأسلوب والأسلوبية: 39.

(5) ULLMANN STEPHEN: Language and Style, Madrid, 1968: P. 7.

(6) هاف - الأسلوب والأسلوبية: 39 - 40.

«الأسلوبية التعبيرية» في خلق اتجاه لغوي نقدي، يحظى اليوم باحترام اللغويين والنقّاد والمبدعين»[1].

أما مفهوم الأسلوب عند الباحثين العرب المعاصرين فمتأثر بطبيعة الثقافة التي تلقوها. فمن الذين تأثروا بالتراث العربي في تصور مفهوم الأسلوب الشيخ محمد عبده، الذي ردّد ما ذكره العلماء القدماء من أن إعجاز القرآن يكمن في أسلوبه ونظمه، ولحظوا أن أسلوب القرآن مخالف لما استنبطه البلغاء من كلام العرب في مطالعه وفواصله ومقاطعه[2].

وقد اعتمد الشيخ حسين المرصفي على ما سبق أن لخصناه من كلام ابن خلدون، واتفق معه في أن الأسلوب لا يكفي في تحصيله أن تتوفر فيه ملكة الكلام العربي على الإطلاق، بل يحتاج فيه إلى تلطّف في العبارة، ومحاولةٍ في رعاية الأساليب التي اختصت العرب بها في استعمالها[3]، وهو يقوم على أساس ملكة تتكون من الإطلاع على شعر السابقين ونثرهم، ويعتمد على الذوق الخاص بالمنشئ[4]. وأشار أحمد الشايب إلى أن الناس إذا سمعوا كلمة «الأسلوب» فهموا منها العنصر اللفظي الذي يتألف من الكلمات فالجمل والعبارات، وهذا فهم غير دقيق، لأن الصورة اللفظية ليست مستقلة، وإنما يرجع الفضل في نظامها إلى نظام معنوي انتظم في نفس الكاتب، أو المتكلم، فكان بذلك أسلوباً معنوياً، ثم تكونت الصورة اللفظية على مثاله، ومعنى هذا أن الأسلوب معانٍ مرتبة قبل أن يكون ألفاظاً منسقة[5]. وأورد دلالة أخرى لكلمة «أسلوب» حين تُستعمل في بيئة

---

(1) مجلة فصول: الأسلوب والأسلوبية، مدخل في المصطلح وحقول البحث ومناهجه، بحث: أحمد درويش، مج 5، ع 1، 1984 م، ص: 68.

(2) ينظر: محمد رشيد رضا - تفسير المنار، بيروت، د. ت، ط 2، ص: 1/ 198.

(3) الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، القاهرة، 1289 هـ، ط 1، ص: 465. وينظر: مقدمة ابن خلدون، ص: 570.

(4) المصدر نفسه، ص: 2/ 472 - 473.

(5) الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، القاهرة، د. ت، ط 5، ص: 47 - 48.

معينة، كاستعمال العلماء لها في الدلالة على منهج من مناهج البحث العلمي، وكاستعمال الأدباء، فهي في فنهم الأدبي قصص أو جدل، وفي العنصر اللفظي سهولة أو تعقيد، وهي عند الموسيقيين دليل على طرق التلحين وتأليف الأنغام، وعند الرسامين دليل على طريقة تأليف الألوان، حتى أصبحت هذه الكلمة مرادفة لكلمة «الشخصية» في المعنى[1]. وذكر الشايب: أن الأسلوب هو طريقة الكتابة. أو طريقة الإنشاء، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني بقصد الإيضاح والتأثير، أو الضرب من النظم والطريقة فيه[2]. ولكنه عاد مرة أخرى إلى تعريف الأسلوب بأنه: «الصورة اللفظية لتي يعبّر بها عن المعاني أو نظم الكلام وتأليفه لأداء الأفكار وعرض الخيال، أو هو العبارات اللفظية المنسقة لأداء المعاني»[3]. بيد أن الباحث عن تعريف محدد للأسلوب من خلال الفصل الذي عقده الشايب لتعريفه لن يجد شيئاً مستقراً، لأن الرجل لم يستقر على معنى واحد من المعاني التي ذكرها له.

والحق أن الأسلوب كما قرر أحد المبرزين العرب في الفلسفة والنقد كالسعادة لا يكاد يُخطئها أحد إذا صادفها في إنسان سعيد، ولا يحجم أحد عن وصفها وتمييز خصائصها بحسب رأيه فيها، وقلّما اتفق اثنان على تحديد طبيعتها، ومقوماتها، فنحن إذ نقرأ لكاتب ذي أسلوب متميز لا نتردد في إدراك تميزه، لكن من ذا يستطيع أن يقطع بماهية الخصائص التي إذا توافرت في حديث أو كتابة جعلتها ذات أسلوب متميز، وإذا امتنعت امتنع الأسلوب[4].

أما أحمد حسن الزيات فقد أشار إلى أن الأسلوب فكرة وصورة معاً و «هو طريقة الكاتب أو الشاعر الخاصة في اختيار الألفاظ وتأليف الكلام»[5]. وهو

(1) الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، ص: 48.
(2) المصدر نفسه، ص: 49 - 53.
(3) المصدر نفسه، ص: 55.
(4) زكي نجيب محمود - في فلسفة النقد، بيروت، 1979 م، ط 1، ص: 91.
(5) دفاع عن البلاغة، القاهرة، 1945 م، ص: 56.

مرتبط لديه بالفن الذي يعالجه الأديب، وبعبقرية الأمة، ورأى أن هناك صفات مشتركةً في آحاد الأمة، تتلاقى وتتجمع فتتطبع في لغتها، فتكون طرازاً عاماً في كل أسلوب[1]، وهو يريد بهذا في معرض دفاعه عن البلاغة العربية ما تتصف به اللغات من مدنية أهلها، وشاعريتهم، ورقتهم، كاللغة العربية التي طبعها أهلها منذ القدم على موسقة الألفاظ، وتنويع المعاني بصور البيان، وتوليف الجمل بألوان البديع، فاتخذ من الأسلوب عدّته وأسلحته في الدفاع، ووقف به موقفاً وسطاً بين التمسك بالقديم وقبول الجديد، بحيث لم ينغلق أمام ما قرأه في النقد الغربي، ولم يهمل ما تشرّبه من التراث البلاغي القديم[2].

ويسلمنا ما تقدم إلى أن اللغة قوالب لفظية تُصبّ فيها المعاني الذهنية التي يجترحها موهوبو العقل والكلام للتعبير بها للناس عن دواخلهم، غير أن الأسلوب شيء مغاير لها، فيسمو عليها بالفن القادر على التأثير الذي يستمد مقوماته منها بسبك جديد وأداء متميز. وتتباين الأساليب وتتفاضل اعتماداً على الذخيرة اللغوية التي يمتلكها منتج اللغة، وعلى معرفته بأسرار اللغة، وقدرته على سبكها وإفراغها في قوالب وأطر إبداعية معجبة ومثيرة، ومما لاشك فيه أن اللغة في حالتها الطبيعية لا تستطيع استيعاب الكم الدلالي الهائل المعبّر عن إبداعية المنتج، فعليها إذن أن تكون طيّعةً سلسلة ذات مرونةٍ تتأتى من خلال تغيير في البنى السطحية عن طريق استبدال أو تحويل، هما قاعدتان أساسيتان لتوليد "Generate" جمل جديدة، تثري اللغة وتمدّها بالجديد من وجوه التعبير، وهنا يحصل التمايز بين أسلوب وآخر في القدرة على إجراء التحويلات المؤسسة على ثقافة لغوية واسعة، ومعرفة بالأسرار الدلالية، واكتناهٍ لها، مما يحاوله المبدعون من أرباب اللغة فوق طاقة الأوساط والضعفاء من ذويها، فكيف بأسلوب القرآن المعجز المفحم الذي صدم العبقرية اللغوية العربية - كما أسلفنا[3] - بسماته

(1) دفاع عن البلاغة، ص: 56.
(2) البلاغة والأسلوبية، ص: 85.
(3) ينظر: الصفحة الأولى من هذا التمهيد.

وخصائصه الرفيعة التي عبّر عنها قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[1]، فحصروها في الزاوية الضيقة.

والذي يهمنا هنا تمثلٌ وصفي جديد لقاعدة الاستبدال، بوصفه ظاهرةً أساسية لتوليد الجمل في الإطار القرآني عن طريق إحلال مكّون لغوي مكان آخر.

والاستبدال لغةً: من: أبدلت الخاتم بالحلقة: إذا نحيّت هذا وجعلت هذا مكانه، وبدّلت الخاتم بالحلقة: إذا أذبته وسوّيتَهُ حلقة، وبدلتُ الخاتم بالخاتم: إذا أذبتها وجعلتها خاتماً... والتبديل: تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهرة بعينها. والإبدال: تنحية الجوهرة، واستئناف جوهرة أخرى... ويقال: استبدلت ثوباً مكان ثوبٍ، أو أخاً مكان أخٍ، ونحو ذلك: «المبادلة»[2]، ويقال: «تبدّلَ الشيءَ وتبدّلَ به واستبدله واستبدل به، كله: اتخذ منه بدلاً. وأبدل الشيء من الشيء وبدّله: اتخذه منه بدلاً. وأبدلت الشيء بغيره، وبدّله الله من الخوف أمناً. وتبديل الشيء: تغييره وإن لم يأتِ ببدل. واستبدل الشيء بغيره وتبدّله له، إذا أخذ مكانه. والمبادلة: التبادل. والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله»[3].

وهو اصطلاحاً: لفظ يستعمله علماء الصوتيات للإشارة إلى نظام التغيير الصوتي الذي يحصل داخل بنية التركيب النحوي. وتستعمل هذه الطريقة لاختبار الجمل التي تكون استعمالاتها نظاميةً في المعيار الاستبدالي، لتثبيت عدد

(1) سورة الإسراء، الآية: 88.

(2) الأزهري - تهذيب اللغة، القاهرة، 1966 م، ج 14، تحقيق: يعقوب عبد النبي، مراجعة: محمد علي النجار، ص: 132. مادة: بدل، والمادة نفسها في: الزبيدي - تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، 1367 هـ (7/ 133).

(3) ابن منظور - لسان العرب، بيروت، د. ت (11/ 48)، المادة نفسها أيضاً.

الأصوات. ويشير الاستبدال في بعض الأحيان إلى نوع من الربط بين العناصر والمكونات اللغوية[1].

وتهتم القواعد الشكلية في دراسة اللغات بالتغييرات التي تجري على بناها السطحية، فيكون لها تأثير في بنيتها التحتية، ولا شك في أن المكونات التي تؤلف بمجموعها بنية التركيب النحوي السطحي قد تتآلف فيما بينها بروابط تنتمي في معظمها إلى سلوك القواعد اللغوية التي تنماز بها اللغة. وتعتمد هذه القواعد على عناصر لغوية محدودة تؤلف بمجموعها أعداداً غير متناهية من الجمل[2]، وينماز «المنهج الوصفي الشكلي» بوصف التركيب النحوي من خلال تحليله إلى مكوناته المباشرة[3]. وقد كان لكتاب «اللغة» لبلومفيلد الأثر الكبير في إشاعة هذا الإتجاه من الدرس في أمريكا[4]. وقد ركّز هذا المنهج اهتمامه في التركيب الشكلي أو البنية الظاهرية للغة، واستبعد في مجال دراسته المعاني استبعاداً كلياً، وكان ذلك بتأثير «المدرسة السلوكية في علم النفس»[5]، التي كانت سائدة في أوربا وأمريكا. وقد ظهر تأثر علماء اللغة بهذا المذهب حين أخذوا ينظرون إلى اللغة بوصفها مجموعة من العادات السلوكية كغيرها من العادات[6]، وقد اعتمد «بلومفيلد» طريقة تحليل أجزاء الجملة إلى مكوناتها المباشرة، بدءاً بالجملة،

---

(1) David Crystal - A Dictionary of Linguistics and phonetics, Oxford, 1958, first published: P. 58.

(2) Owen Thomas - Transformational Grammar and the Teacher of English / Theory and practice / second Edition /United States of America / 1973: P. 24.

(3) ميشال زكريا – الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، بيروت، 1983 م، ط 2، ص: 198 – 203.

(4) نايف خرما – أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، 1978م، ص: 109.

(5) جون لاينز – علم الدلالة السلوكي، ترجمة: مجيد الماشطة، بغداد، 1986 م، ص: 41، 60، 65.

(6) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 110.

وهي الوحدة الكبرى، وانتهاءاً بأصغر وحدة لغوية[1]. ويمكن توضيح ذلك بتحليل قولنا: «ذهب الطالب إلى الكلية» إلى الوحدات النحوية التي تتألف منها على الحذو الآتي:

الرمز	ج	ف + شج	
الوحدات	ذهب الطالب إلى الكلية	ذهب الطالب	إلى الكلية
	رف	ف + رأ	
	ذهب الطالب	ذهب	الطالب
	رأ	تع + أ	
	الطالب	أل	طالب
	شج	ح + رأ	
	إلى الكلية	إلى	الكلية
	رأ	تع + أ	
	الكلية	أل	كلية

ويشير الرمز «ج» ← إلى الجملة، و«شج» ← إلى شبه الجملة، و«رف» إلى الركن الفعلي، و«ف» ← إلى الفعل، و«أ» ← إلى الإسم، و«رأ» ← إلى الركن الإسمي، و«تع» ← إلى أداة التعريف، و«ح» ← إلى الحرف.

وتتخذ القاعدة التوليدية هذه الطريقة في وصف بنية التراكيب النحوية وتحليلها، إذ تعاد كتابة التركيب النحوي بوضع رمز يشير إلى عنصر معيّن من

(1) Lyons - Introduction to Theoretical Linguistics, United Kingdom / 1983: p: 210.

عناصر الكلام[1]. ويتم استبدال كل رمز بالوحدات النحوية التي تتضمنها الجملة. وتعرف هذه الطريقة في الوصف والتحليل بـ «قوانين الوصف البنيوي» أو «قوانين بنية العبارة»، وهي معتمدة أساساً على «قوانين إعادة الكتابة» في المنهج الشكلي. ومن فوائدها: أنها تحلل العلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التركيب، ومنها: بيان الموقع الوظيفي لكل وحدة نحوية ضمن سياق التركيب، ف «الطالب» في الجملة التي سبقت الإشارة إليها مادة معجمية تنتمي خارج السياق إلى صنف «الإسم»، وتخضع في داخله لعلاقة نحوية هي «الإسناد» تضفي عليها مفهوماً وظيفياً، وسمةً نحوية محددة عندما يقوم الموصوف بالمادة المذكورة بالفاعلية. وفي ظل هذا المفهوم يتم استبدال عنصرين لغويين ببعضهما للحصول على جملتين مختلفتين في المعنى.

ويبحث المنهج الوصفي الشكلي عن علاقة أخرى تربط بين أجزاء وحدات التركيب، تلك هي «العلاقات الاعتمادية»، وتعني أن ظهور بعض أجزاء الكلم يعتمد على ظهور أجزاء أخرى أو يكون سبباً في ظهور أجزاء أخرى[2]. وتعرف هذه العلاقة في المنهج الوصفي الحديث بـ «علاقة الانتقاء»، فظهور الفعل يقتضي ظهور الفاعل، ويقتضي المبتدأ خبره، وحرف الجر الإسم المجرور به، على وفق ما جرى العرف به في التحليل التقليدي للجملة العربية في ضوء نظرية العامل، بيد أن المنهج الوصفي الشكلي يستند إلى مبدأ آخر هو: «قاعدة الاستبدال»، التي يتم فيها إدراج المفردات المعجمية المناسبة مكان الأصناف النحوية التي تنتمي إليها[3]، بعد تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، وفي إطار القاعدة يمكن استبدال «الرجل» بـ «الطالب» في الجملة التي سبق ذكرها، لأنهما ينتميان إلى صنف واحد، هو الاسمية، ويقعان موقعاً واحداً، هو الفاعلية:

---

(1) الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، ص: 203.

(2) جومسكي - جوانب من نظرية النحو، ترجمة: مجيد الماشطة، بغداد، 1986 م، ص: 138.

(3) المصدر نفسه، ص: 9.

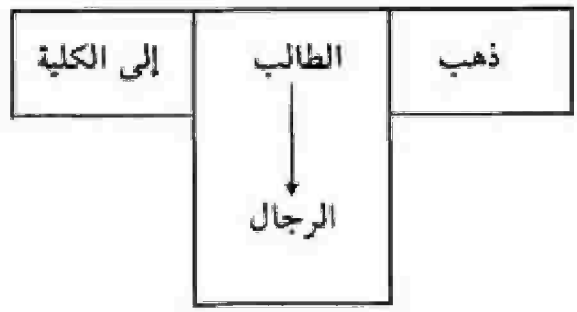

أو استبدال «المحاضرة» بـ«الكلية» لسبب المجرورية:

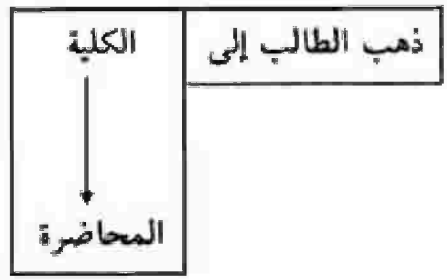

ويعدّ المعجم المصدر الرئيس لتزويد بنية الجملة بالمفردات اللغوية، وهذه القاعدة التي اتخذها المنهج الوصفي الشكلي سبيلاً لوصف التراكيب النحوية، وتحليلها، تحقق هدفين أساسيين:

- **الأول**: توليد جمل جديدة تعبر عن القدرة اللغوية للمتكلم.
- **الثاني**: تصنيف أجزاء الجملة اعتماداً على مواقعها في سياق الكلام، وإمكان استبدال وحدة نحوية بأخرى، وقد أفاد «جومسكي» من هذه القاعدة بعد أن تمثلها وأفرغها في نظريته المعروفة بـ«القواعد التوليدية التحويلية»[1]، ويؤكد المنهج الوصفي: أن جمل اللغة ليست محدودة، لأن اللغة لا يمكن أن تعدّ لغة

(1) الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، ص: 202 - 203؛ وينظر: جومسكي - البنى النحوية، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، بغداد، 1987 م، ص: 147.

إذا استطعنا إحصاء جملها[1]، وأن إمكان توليد جمل جديدة إنما يتم عن طريق قاعدة الاستبدال التي تكشف عن مهارة المتكلم الذي يحسن استبدال الوحدات النحوية الواحدة بالأخرى استناداً إلى وظيفة الوحدة النحوية في السياق، وإلى العلاقة التي تربط بينها وبين الوحدات النحوية الأخرى[2].

أما في التركيب فإن العلاقة الداخلية بين الأجزاء والموقع الوظيفي يقرران إمكان تصنيف الوحدات تصنيفاً واحداً استناداً إلى قاعدة الاستبدال، لأن استبدال مكون نحوي بآخر داخل التركيب وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات الأساسية، والوقوف على العلاقات المسموح بها للمكونات داخل البناء[3].

وتظهر ظاهرة الاستبدال النحوي في أسلوب القرآن الكريم بأربع صور في نصوص كثيرة، منها استبدال أداة بأداة للحصول على نص جديد ذي دلالة مباينة للنص الأول، الذي يشبهه في جوانب كثيرة، إلّا في دلالته، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾[4]، وقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾[5] فقد استبدلت الفاء بـ(ثم) بين الآيتين، ومنها ما يتعلق باستبدال صيغة بصيغة، كـ(المجرمين) بـ(المكذبين) في الآيتين المذكورتين أيضاً، وكاستبدال الصيغة الفعلية [انفَجَرَتْ] بنظيرتها [انبَجَسَتْ] في قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[6]، وقوله: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[7].

---

(1) Harms - Universals In Linguistics Theory, Texas / 1972: P: 172.

(2) Hammarstrom - Linguistics And Items, New York / 1976: P: 10.

(3) Introduction to Theoretical Linguistics: P: 143.

(4) سورة الأنعام، الآية: 11.

(5) سورة النمل، الآية: 69.

(6) سورة الأعراف، الآية: 160.

(7) سورة البقرة، الآية: 60.

وربما جاء الاستبدال في العبارة القرآنية لتركيب نحوي بآخر من قبيله، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾[2]، فقد استبدل التركيب الفعلي: [أَنْزَلْنَا] بنظيره: [أَرْسَلْنَا] و[يَفْسُقُونَ] بـ[يَظْلَمُونَ]. وثمة نصوص قرآنية وقع فيها الاستبدال بين المتغايرات التي لا تدخل في أطر ما عرضناه في الفصول الثلاثة الأولى، كاستبدال الصيغة بالتركيب الفعلي في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[3]، وقوله: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[4]، واستبدال الوصف الجملة بالوصف المفرد، كقوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[5]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ ۚ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[6]. كل هذا مما تتجه دراستنا هذه إلى تصوره ووصفه بما يقرّب سرّه إلى القارئ، ويضع نصب عينيه مادة نافعة في تمثل الإعجاز ونحو القرآن.

وقد حاولنا أن نجمع هذه المتغايرات في فصل أخير رصدنا فيه كثيراً من وجوهها لنأخذ في بناء رسالتنا وضعها المستقل الذي لا ينماز في أثناء عرضنا الشامل لاستبدالات الأدوات بالأدوات والصيغ بالصيغ، والتراكيب بالتراكيب، وهي على كثرة أنواعها قليلة الأمثلة في النص القرآني، ولهذا آثرنا الإيماء السريع إليها في هذا المقام لنلفت النظر إليها ابتداءاً، ولتلحظ في مواضعها من البحث مفصلة استكمالاً لمادته، وتغطيةً لفسحته النحوية في كتاب العربية الأكبر.

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 162.
(2) سورة البقرة، الآية: 59.
(3) سورة الرحمٰن، الآية: 50.
(4) سورة الرحمٰن، الآية: 66.
(5) سورة المؤمنون، الآية: 41.
(6) سورة المؤمنون، الآية: 44.